

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٧٤

الخميس، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/71/L.60)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للأرجنتين لعرض مشروع القرار A/71/L.60.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/71/L.60، المعنون "يوم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة".

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا وإلى جميع الوفود التي شاركت بصورة فعالة وبناءة في المفاوضات.

كما أود أن أشكر المجلس الدولي للمشاريع الصغيرة (ICSB)، وبخاصة مديره التنفيذي، السيد أيمن الطرابيشي، على كل ما قدمه إلينا من دعم ومعلومات من بداية هذه العملية. لقد عقد المجلس الدولي مؤتمره العالمي الحادي والستين هنا في الأمم المتحدة في العام الماضي، وذلك بحضور مسؤولين من أكثر من ٥٥ بلدا. وفي تلك المناسبة، أدلى المجلس الدولي ببيان بشأن الحاجة الملحة إلى تخصيص يوم للاعتراف بالدور الهام للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصادات بوجه عام. وعندها، قررت السلطات الأرجنتينية تقديم هذه المبادرة الهامة في الجمعية العامة والترويج لها.

منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تعكف جميع البلدان على تنفيذها وعلى إيجاد سبل لضمان تمكن كل جهة من الجهات الفاعلة من الإسهام فيها بأفضل طريقة ممكنة. والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي إحدى هذه الجهات.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1709298 (A)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/71/L.60؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.60 (القرار ٧١/٢٧٩).

البندان ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والمباين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/71/L.58)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم للمكسيك.

السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): كما يعلم الأعضاء، تشير الفقرة ٢٣ من مشروع القرار A/71/L.58، تحت العنوان الفرعي "المرحلة الثانية"، إلى الاجتماع التحضيري المقرر عقده في المكسيك في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. وستعقد المنظمة الدولية للهجرة اجتماع مجلسها خلال الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر. وهذا يعني أنه سيتم عقد اجتماعين هامين بشأن الهجرة الدولية في نفس التوقيت. ولهذا السبب، طلب إلينا تغيير موعد الاجتماع التحضيري.

وفي ضوء ذلك الطلب، نعزم عقد الاجتماع التحضيري ومدته ثلاثة أيام في أوائل كانون الأول/ديسمبر لضمان أن يكون مشروع القرار متماشيا مع احتياجات الدول الأعضاء وللسماع بالتخطيط السليم لترتيبات السفر.

ولذلك، نقترح الاستعاضة عن عبارة "في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر" بعبارة "في أوائل كانون الأول/ديسمبر".

فهذه المؤسسات يمكن أن تكون ذات تأثير إيجابي دائم على الاحتياجات الإنمائية للعالم نظرا لأنه همين، من حيث العدد، على المشهد العالمي للأعمال التجارية. وتبين التقديرات الإحصائية أن ٩٥ في المائة من الشركات في جميع أنحاء العالم هي من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تمثل حوالي ٦٠ في المائة من حجم العمالة في القطاع الخاص. ويمكن أن تصبح هذه الشركات محركات تدعم النمو من أجل تحقيق التنمية الطويلة الأجل في البلدان النامية. ومع ازدياد النمو الاقتصادي قوة، تضطلع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل تدريجي بدور رئيسي في التنمية الصناعية. ويمكنها تلبية الطلب المتزايد على الخدمات محليا، مما يتيح زيادة التخصص، فضلا عن دعم الشركات الكبيرة بالخدمات والمواد الاستهلاكية.

ونرجو أن يساعد إعلان يوم ٢٧ حزيران/يونيه بوصفه يوم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إذكاء الوعي العام بالدور الهام الذي تقوم به هذه الشركات في العديد من مجالات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبالتحديات الكثيرة التي تواجهها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.60، المعنون "يوم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة".

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/71/L.60: أذربيجان، أنتيغوا وبربودا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السلفادور، غيانا، ليبيا، ميانمار، نيكاراغوا، هايتي.

الدولية، ويسرنا أن تضطلع السيدة أربور بدور قيادي في عملية الاتفاق.

خلال المفاوضات بشأن القرار ٢٨٠/٧١، شددت الولايات المتحدة على أهمية الشفافية، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني خلال العملية التحضيرية والمؤتمر. وتضطلع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وجهات القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرون بدور أساسي بشأن المسائل المتصلة بالهجرة. ولهذا السبب، ينبغي أن يكون المؤتمر والعملية التحضيرية مفتوحين أمام جميع الأطراف المعنية، بما فيها تلك التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن خبراتها ومشاركتها أساسية لنجاح العملية التحضيرية والمؤتمر ولتنفيذ اتفاق عالمي للهجرة. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجدد إيماننا بأهمية الشمول والإنصاف والشفافية في إعداد قائمة المنظمات غير الحكومية المشاركة في العملية التحضيرية للاتفاق والمؤتمر وفي غير ذلك من مؤتمرات قمة الأمم المتحدة واجتماعاتها الرفيعة المستوى.

إن أي شواغل ربما توجد لدى أي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مشاركة إحدى المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات المتصلة بالاتفاق ينبغي أن تُعالج بشفافية، وليس وراء الأبواب المغلقة. ويجب ألا تُحرّم المنظمات غير الحكومية من حضور الاجتماعات والمنتديات التي تنظمها الأمم المتحدة تعسفاً أو لأسباب سياسية. ووفقاً للفقرتين ٦ (ب) و ٦ (ج) والحاشية المقابلة في القرار، سيقدم رئيس الجمعية العامة قائمة مقترحة وقائمة نهائية للمشاركين من المجتمع المدني لأطلاع الجمعية العامة من أجل العملية التحضيرية والمؤتمر على حدّ سواء. ولن نعرف ما إذا كانت منظمة ما قد مُنعت إلا بمقارنة القائمة المقترحة بالقائمة النهائية. وهذه العملية ليست كافية لأنهما لن توضح أي دولة عضو اعترضت على مشاركة منظمة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اقترح ممثل المكسيك تعديلاً شفويًا على مشروع القرار A/71/L.58. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد التعديل الشفوي؟ اعتمد التعديل الشفوي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/71/L.58، المعنون "طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، بصيغته المعدلة شفويًا. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماده؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.58 بصيغته المعدلة شفويًا (القرار ٢٨٠/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة لتعليق التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تشكر الميسرين وأن تشكركم، سيدي الرئيس، والوفود الكثيرة التي عملت جاهدة للتفاوض بشأن القرار ٢٨٠/٧١. وقد انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء بشأن القرار وهي تتطلع إلى المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية والتفاوض بشأن الاتفاق والمؤتمر الحكومي الدولي المقرر عقده في عام ٢٠١٨.

ونقدّر حقيقة أن القرار بشأن الطرائق يوضح دور المنظمة الدولية للهجرة في تقديم الدعم والخبرة أثناء وضع الاتفاق وخلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر الحكومي الدولي. فإسهامات المنظمة الدولية للهجرة، بخبرتها الواسعة في مجال الهجرة وتواجدها في ١٥٠ بلداً تقريباً في أرجاء العالم، ستكون حاسمة الأهمية خلال جميع مراحل وضع الاتفاق وتنفيذه. كما نرحب بالمثلة الخاصة الجديدة للأمين العام المعنية بالهجرة

ويسرنا أن القرار أنشأ صندوقاً استثمارياً للتبرعات، يمكن بل وينبغي استخدامه لدعم العملية التحضيرية والمؤتمر في عام ٢٠١٨. ونشجع الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق على النحو المشار إليه. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومع مكتب الرئيس والأمانة العامة والممثلة الخاصة للأمين العام أربور ومع المنظمة الدولية للهجرة وسائر أصحاب المصلحة لتبادل الآراء بشأن الخبرات وأفضل الممارسات، وإلى وضع اتفاق عالمي غير ملزم بشأن الهجرة، يؤدي إلى تحقيق نتائج عملية.

السيدة بريشارد (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أستراليا ونيوزيلندا وبلدي، كندا.

أولاً، أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الميسرين، سويسرا والمكسيك، على النهج المفتوح والشفاف والتعاوني في إعداد القرار بشأن الطرائق ٢١/٢٨٠. إننا نقدر الفرصة لمناقشة الأفكار طوال العملية، ونحن سعداء جداً إجمالاً بنتائج المفاوضات. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتعليق على ثلاثة جوانب في القرار بشأن الطرائق.

أولاً، ينبغي أن تكون حقوق الإنسان والأبعاد الجنسانية للهجرة الدولية في صميم اتفاق الهجرة. ونشعر بخيبة أمل لأن صياغة الفقرة ٢٠ على وجه الخصوص قد أضعفت في المراحل النهائية من المفاوضات. ونحن ملتزمون بكفالة أن تتم معالجة تلك المسائل بشكل ملائم وأن تتجلى الالتزامات الدولية للدول الأعضاء في ما يتعلق بحقوق الإنسان في جميع مراحل العملية المفضية إلى وضع الاتفاق العالمي.

ثانياً، نؤيد تماماً الجهود الرامية إلى جعل عملية مشاركة منظمات المجتمع المدني أكثر انفتاحاً وشمولية. ومع ذلك، كنا نفضل أن نرى صياغة أكثر شمولاً بشأن مشاركة المجتمع المدني بما أن جهات المجتمع المدني الفاعلة ستؤدي دوراً حاسماً

غير حكومية ما أو لماذا اعترضت الدولة العضو عليها. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي اطلاع الجمعية العامة على مصدر أي اعتراض وعلى الأسس التي يستند إليها.

وتعلّق الولايات المتحدة أهمية كبرى على إسهامات المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة. وسيكون للعملية التحضيرية للاتفاق والمؤتمر قيمة أكبر إذا تم الإصغاء إلى جميع أصوات المجتمع المدني المشروعة والمعنيّة دون استثناء. وتختلف كل دورة استثنائية أو اجتماع رفيع المستوى أو مؤتمر عن غيرها، لذا فإن اللغة المستخدمة في القرار بشأن مشاركة المجتمع المدني ينبغي ألا تُعتبر سابقة للقرارات الأخرى. وفي المستقبل، ينبغي أن يسعى هذا الجهاز جاهداً إلى استخدام لغة أكثر شفافية في طرائق العمل من شأنها تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمل الأمم المتحدة.

وأخيراً، تود الولايات المتحدة التأكيد على أهمية الشفافية بشأن تقديرات التكاليف أثناء التفاوض حول قرارات الجمعية العامة. وينبغي للأمانة العامة أن تحترم مقاصد المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة وأن توفرّ للدول الأعضاء تقدير التكاليف قبل اختتام الدول الأعضاء للمفاوضات غير الرسمية بشأن قرار ما. إن اتخاذ أي قرار بصورة رسمية غالباً ما يحدث بعد عدة أيام أو أسابيع من اختتام الدول الأعضاء لمفاوضاتها غير الرسمية. ولكي تتمكن الدول الأعضاء من أن تكون من المساهمين المسؤولين في الأمم المتحدة، يجب على الأمانة العامة أن تتشاطر تقديرات التكاليف معها بشكل استباقي قبل ٤٨ ساعة على الأقل من اختتام المفاوضات غير الرسمية. ويجب أن يتاح للدول الأعضاء الوقت الكافي لاستعراض تقديرات التكاليف والنظر فيما إذا كانت تضاهي الأنشطة المتوخاة في مشروع القرار.

وكما سبقت الإشارة إليه طوال عملية التفاوض، فإن الولايات المتحدة مهتمة بكفالة أن تتم هذه العملية بكفاءة.

ترسي هذه الطرائق الأساس لعملنا المشترك في السنتين القادمتين، وستكفل نجاح اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

ونلاحظ مع الارتياح أيضا تزايد الوعي بالطابع العالمي حقا لمسائل الهجرة فضلا عن فهم ضرورة التوافق والتعاون العالميين عليها.

وإذ نشيد بالجهود التي يبذلها الميسرون في إيجاد أرضية مشتركة وإبداء المرونة من قبل جميع الشركاء، يأسف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لعدم الإشارة إلى الطابع غير القانوني والمزم للوثيقة الختامية. وفي حين نواصل الالتزام بالمشاركة البناءة في المفاوضات المقبلة، فإننا ندرك أن مناقشتنا ستسفر عن وثيقة ذات طابع عملي ولن تكون ملزمة قانونا. وقد شددنا على ذلك طوال المفاوضات على القرار بشأن الطرائق. وعلى الرغم من أن ذلك لم يرد في الوثيقة، فإننا نعتبره أساسا لمشاركتنا في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري للسفير خوان خوسيه غوميث كاماتشو ممثل المكسيك، والسفير يورغ لامبيروف ممثل سويسرا، بصفتهم ميسري المشاورات غير الرسمية واللذين برهننا على التحلي بقدرة كبيرة وصبر في إجراء المناقشات والمفاوضات المعقدة بشأن القرار ٢٨٠/٧١. وأشكر أيضا جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيّمة في التوصل إلى اتفاق على القرار.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود ١٣٣ و ١٣٤ و ١٤٠ و ١٤٨ من جدول الأعمال.

على نطاق واسع في عملية الاتفاق العالمي. ونعتقد أن العبارات التي تنص على مشاركتها استنادا إلى مبدأ عدم الاعتراض قد لا توفر مستوى كافياً من الشفافية والمساءلة، ونشجع الدول الأعضاء على ممارسة الانضباط في أي اعتراضات.

أخيراً، نود أيضاً أن نكرر دعمنا لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العملية. فهذه المؤسسات هيئات فريدة ومستقلة أنشأها تشريعات الدول أو دساتيرها ولديها ولايات واسعة النطاق بخصوص حقوق الإنسان، تتيح لها تطبيق المجموعة الكاملة من القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في عملها. وهي مهياة تماما لدعم عملية وضع وتنفيذ الاتفاق العالمي، ونحن نشجع مشاركتها إلى أقصى حد ممكن. وكما يعلم الأعضاء، فإننا ندعم بشدة قرار عقد مشاورات مواضيعية وإقليمية كخطوة أولى لوضع الاتفاق قبل بدء المفاوضات. ونظل ملتزمين بالمشاركة بنشاط في عملية وضع اتفاق الهجرة مع الشروع في المشاورات، ونتطلع إلى العمل مع جميع الوفود في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في سياق شرح الموقف.

نستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار ٢٨٠/٧١.

أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة فوتونو (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على النتائج الناجحة للمفاوضات بشأن القرار ٢٨٠/٧١، المعنون "طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية". وأود بصفة خاصة أن أشكر الميسرين وأعضاء الأفرقة التابعة لهما على جهودهم لاختتام هذه العملية الهامة بنجاح.

وفيما يتعلق بالبند ١٤٨ من جدول الأعمال المعنون "تمويل الآلية الدولية لإنجاز الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين" توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/71/704/Add.1 بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الذي اعتمده اللجنة دون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٣٣ المعنون "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة" توصي اللجنة في الفقرة ٨ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/71/717/Add.1 الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار معنون "التقدم نحو إطار للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة" وقد اعتمده اللجنة دون تصويت. وفي الفقرة ٩ من التقرير نفسه، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع مقرر بشأن "المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلاً" وقد اعتمده اللجنة دون تصويت.

وأشكر الوفود على تعاونها خلال هذه الدورة، وعلى تحليها بروح توفيقية مكنت اللجنة من إكمال عملها في الوقت المحدد.

وأود أيضاً أن أشكر رئيس اللجنة، السفيرة روندا كينغ، على توجيهها وتشجيعها. وأطلع إلى العمل معها ومع زملائي أعضاء المكتب في التحضير لإنجاح الدورة المستأنفة الثانية في أيار/مايو المقبل.

وأخيراً، أود أن أشكر وأشيد بأعضاء الأمانة الذين عملوا بلا كلل لدعم اللجنة: السيدة شارون فان بويري، السيدة سارة ميولر، السيدة ليندسي إدواردز، السيدة جيرالدين فيلاندريا، السيدة روجينا إندوكتيفو، السيدة إيلين ماكغريد، السيدة إيفانكا سبوريسوفا، السيد جوزيف نيتم، السيد أندرو كوالتشوك، والسيد بوبي سترانو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعثتم هذه الفرصة لأشكر، باسم الجمعية العامة، سعادة السيدة إنغا روندا كينغ،

أطلب إلى مقررة اللجنة الخامسة، السيدة ديانا مينييه لي، ممثلة سنغافورة، أن تعرض تقارير اللجنة الخامسة في بيان واحد على الجمعية.

السيدة لي، مقررة اللجنة الخامسة (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي تم النظر فيها خلال الجزء الأول من الدورة الحادية والسبعين المستأنفة للجمعية العامة. لقد اجتمعت اللجنة الخامسة في الفترة من ٢ إلى ٢٧ آذار/مارس وعقدت خمس جلسات عامة، فضلاً عن العديد من المشاورات الرسمية وغير الرسمية الجانبية. ونظرت الجمعية العامة سلفاً في تقرير اللجنة عن البند ١١٥ المعنون "تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى" في جلستها العامة السبعين المعقودة في ٨ آذار/مارس.

وأود الآن أن أعرض التقارير الإضافية للجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي تتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة من جانب الجمعية العامة.

في إطار البند ١٣٤ المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧" توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/71/716/Add.1 الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار بشأن المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والذي اعتمده اللجنة دون تصويت. وتحت البند نفسه من جدول الأعمال، تقدم اللجنة المشورة إلى الجمعية العامة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في حال اعتماد مشروع القرار A/71/L.58. ويرد تقرير اللجنة الخامسة ذي الصلة في الوثيقة A/71/854.

وتحت البند ١٤٠ من جدول الأعمال المعنون "وحدة التفيتش المشتركة" توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/71/855 بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الذي اعتمده اللجنة دون تصويت.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

تقرير اللجنة الخامسة (A/71/716/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع ذلك القرار. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

أُعتمد مشروع القرار (القرار ٢٧٢/٧١ باء).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الذي يود التكلم تعليلاً للتصويت على القرار الذي اعتمد للتو.

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): فيما يتعلق بالقسم الأول من مشروع القرار A/C.5/75/L.27، فإن وفد بلدي يتحفظ على تخصيص موارد مالية لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية، كون هذا التمويل غير المبرر يعكس أولاً قراراً سياسياً لدول معروفة بمواقفها العدائية ضد بلدي، سورية، وبدعمها للمجموعات الإرهابية المسلحة التي تعيثُ خراباً وتدميراً هناك. وثانياً، باعتبار أن الآلية أثبتت فشلها وعدم فعاليتها، وبالتالي يجب استبدالها بالطريقة الأنجع والمتمثلة في إيصال المساعدات من داخل الأراضي السورية بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية.

وفي هذا الصدد، تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على موقفها المبدئي والثابت بشأن تقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع المتضررين دونما تمييز، استناداً إلى واجباتها

المثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الخامسة، فضلاً عن أعضاء المكتب وأمين اللجنة والممثلين على إكمال عمل اللجنة بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت، علاوة على العمل الجيد الذي قاموا به. وأهنتهم جميعاً على ذلك.

وما لم يكن هناك اقتراح مقدم بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم. تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وعليه، ستقتصر البيانات على تعليل التصويت فحسب. لقد تم توضيح مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة تماماً في إطار اللجنة وهي واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قد وافقت على ما يلي بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤:

”عندما ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية أو في جلسة عامة، ينبغي لأي من الوفود أن يعلل تصويته مرة واحدة فحسب قدر الإمكان، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة مختلفاً عن تصويته في اللجنة.“

وهل لي أن أذكر الوفود أيضاً بأنه وفقاً للمقرر ٤٠١/٣٤ تقتصر مدة تعليقات التصويت على ١٠ دقائق فقط، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في اتخاذ القرارات بنفس الطريقة التي أتبعنا في اللجنة الخامسة، ما لم نُخطَر مسبقاً بخلاف ذلك. ويعني ذلك أننا سنشرع دون تصويت في اعتماد تلك التوصيات التي اعتمدت دون تصويت في اللجنة.

خارج موارد الميزانية العادية، لأن هذا الصندوق سيتم استخدامه بشكل ميسر وخارج رقابة الدول الأعضاء في الجمعية العامة، أخذاً في الاعتبار أن قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥) ٢٣١٩ (٢٠١٦) لم يتطرق إلى موضوع التمويل. وبالتالي، ووفقاً لإجراءات المتبعة، فلا بد من أن تمول الآلية بشكل كامل من الميزانية العادية للأمم المتحدة، لضمان عدم تدخل الدول التي تقوم بتمويلها في عملها، وبالتالي التأثير على مصداقيتها، وخاصة أن منها دولاً معروفة بمواقفها العدائية ضد سورية، وبدعمها للمجموعات الإرهابية المسلحة التي تعمل على تدمير سورية بالنيابة عنها.

وأخيراً، تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على استمرارها في تنفيذ جميع تعهداتها التي التزمت بها حين انضمامها إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتؤكد أنها قد أنجزت بكل كفاءة وجدية ومسؤولية إخلاء سورية من الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٤ من جدول الأعمال.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير اللجنة الخامسة (A/71/855)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

الدستورية. كما تؤكد على استمرارها في التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها لإيصال هذه المساعدات على أساس احترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، والتي أرساها قرار الجمعية العام ١٨٢/٤٦، وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية ودور الدولة المعنية في الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية داخل أراضيها، ومبادئ الحياد والتزاهة وعدم التسييس.

وتؤكد الحكومة السورية أن الإخطارات المرسلّة إليها من الآلية لا تلي الحد الأدنى من المصداقية، سواء من ناحية الأرقام أو المعلومات أو أعداد المستفيدين من المساعدات والجهة التي تقوم باستلامها وتوزيعها على مستحقيها من المدنيين. كما ترفض الحكومة السورية الادعاءات التي يتضمنها تقرير الأمين العام بأن الآلية نجحت في رصد جميع الشحنات وتأكّدت من طبيعتها الإنسانية دون وقوع أية حادثة أو تقديم شكاوى من أي طرف.

لقد انضم وفد بلدي إلى توافق الآراء بخصوص القسم السابع، من مشروع القرار، المعنون "التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن"، فيما يتعلق بميزانية آلية التحقيق المشتركة. انطلاقاً من موقف الجمهورية العربية السورية المبدئي بإدانة جرائم استخدام الأسلحة الكيميائية ولاقتناعها بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية، أمر مرفوض وغير أخلاقي ومدان. وذلك على الرغم من رفضها للاتهامات والاستنتاجات والادعاءات التي تتضمنها تقارير آلية التحقيق المشتركة، نظراً لعدم موضوعيتها وحياديتها ولما شأها من عيوب قانونية وفنية أدت إلى تقويض مصداقيتها، بالإضافة إلى كونها غير نهائية.

كما يؤكد وفد بلدي على رفضه لتمويل آلية التحقيق المشتركة من الصندوق الاستئماني الذي أنشئ عبر التبرعات

٩ نفس التقرير. نبت الآن في مشروع القرار ومشروع المقرر، الواحد تلو الآخر.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار، المعنون "التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة"، الوارد في الفقرة ٨ من التقرير. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٨٣/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر، المعنون "المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلاً"، الوارد في الفقرة ٩ من التقرير. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر (عاب 71/546 رقملاً).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٣ من جدول الأعمال.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٨١/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٠ من جدول الأعمال.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

تقرير اللجنة الخامسة (A/71/704/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار معنون "تشديد مرفق جديد للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا" أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٨٢/٧١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٨ من جدول الأعمال.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/71/717/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها ومشروع مقرر أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة من